



جيوب الجزائريين آخر ملاذات الحكومة لمواجهة شح السيولة

قانون مالية تكميلي يثقل كاهل الفقراء برسوم وضرائب جديدة

شديد أمام الشارع بسبب مشروع قانون المالية التكميلي المعروض للنقاش بعد عيد الفطر.

ووجه النائب عن حزب جبهة التحرير الوطني إلياس سعدي انتقادات شديدة لوزير المالية عبد الرحمن راوية، على خلفية حزمة التدابير النقشافية الجديدة واللجوء لسياسة الرسوم والضرائب المثقلة لكاهل الطبقات الاجتماعية الهشة. وذكر في مداخلة له أن "الحكومة التي يفترض أنها تبحث عن حلول تراعي التوازن الاجتماعي والاقتصادي، تحولت إلى جابي ضرائب وإلى ممارس لأساليب التحايل على الشعب، فما أعطته باليمين في رفع الحد الأدنى للأجور وضريبة الدخل، أخذته باليسار من خلال الإجراءات الجديدة".

ودعا سعدي نواب البرلمان إلى رفض مشروع الحكومة قياسا بالتردد في اتخاذ القرار وافقادهما لاستشراف حقيقي، وقال إنه "في غضون شهرين قدمت قانون المالية الأولى في يناير، وفي مايو تقدم قانون مالية تكميلي، ومنذ مارس والبلاد في حجر صحي، مما يعكس حجم الارتباك والفشل في تسيير شؤون البلاد".

وكانت الجزائر قد قررت غداة التهاوي التاريخي لأسعار النفط في الأسواق الدولية، اللجوء إلى قانون مالية تكميلي لسد التداعيات المنتظرة لتقلص احتياطات العملة الصعبة وتفاقم عجز الخزينة العامة.

وأعاد مشروع الميزانية التكميلية النظر في سقف عوائد النفط من 50 إلى 30 دولارا للبرميل، وتقليص ميزانية التسيير إلى النصف بعدما كانت في حدود 30 في المئة.

ويقول خبراء إن هذا الأمر سيثقل عملية التوظيف في القطاعات الحكومية ويوسع دائرة البطالة، بعدما حصرها في قطاعي الصحة والتربية فقط، فضلا عن فرض ضرائب وصفها بـ"الخيالية" على السيارات والمركبات الجديدة.

وبجدة محاربة السوق الموازية للعملة والحد من تهريبها للخارج، قرر مشروع القانون حصر المبلغ المرخص بإخراجه للأشخاص في حدود الألف

فجر لجوء الحكومة الجزائرية إلى زيادة الرسوم والضرائب في مشروع قانون الميزانية التكميلي لمواجهة شح السيولة النقدية بسبب تراجع عائدات النفط والغاز غضب الأوساط الاقتصادية والشعبية من استخدام نفس الحلول القديمة لمعالجة الأزمات التي خلفها تراجع أسعار النفط وفاقمت من تداعياتها مشكلة الوباء.

ضريبة الدخل على الرواتب التي تقل عن 230 دولارا.

وشكل قرار رفع أسعار الوقود بأنواعه صدمة لدى الشارع الجزائري، رغم انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، ولجوء عدة حكومات إلى خفض أسعار البنزين، نظرا للتداعيات التي ستشمل القطاعات والنشاطات المتصلة باستهلاك الوقود، على غرار النقل والزراعة.

ورشحت دوائر اجتماعية ونقابية القدرة الشرائية إلى المزيد من التدهور بسبب الارتفاع المحتمل لأسعار العديد من المواد الاستهلاكية، ما يساهم في توسيع دائرة الفقر في البلاد بعدما عرفت أرقاما صادمة خلال السنوات الماضية باعتراف الرجل الأول في الدولة عبد المجيد تبون.

عبد الرحمن راوية
تتوقع عجز الميزانية عند 10 في المئة بدلا من 7 في المئة

وكانت الحكومة قد كشفت عن تقرير خلال الأسابيع الماضية أمط اللثام عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشريحة واسعة من الجزائريين ولأسيما الفقراء.

وأحصى التقرير 15 ألف منطقة ظل، وهو المصطلح الذي يطلق على الضواحي والأحياء والقرى المهمشة بالبلاد، والتي يعيش فيها نحو 9 ملايين نسمة، مما يؤكد توسع دائرة الفقر لتشمل ربع التعداد السكاني على الأقل.

وبعيدا عن الحسابات السياسية والانتخابية للكتل البرلمانية والنواب المستقلين، وفي ظل الحديث عن انتخابات تشريعية قبل نهاية العام الجاري، فإن أعضاء البرلمان وجدوا انفسهم في حرج

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - دفعت الضغوط المالية التي تواجه الجزائر الحكومة إلى الإمعان في سياسات التقشف عبر نقل أعبائها إلى كاهل المواطنين من بوابة فرض المزيد من الرسوم والضرائب دون الاعتراك بتأثيراتها على الاستقرار الاجتماعي في البلاد.

واستغربت فعاليات عمالية ونقابية في الجزائر لجوء الحكومة مجددا إلى سياسة فرض الضرائب والرسوم على الأشخاص، بشكل سيعمق من متاعب الفئات الاجتماعية الهشة، بدل الذهاب إلى حلول اقتصادية بديلة لمواجهة العجز المتراكم في الخزينة العامة وتقلص مداخيل البلاد من العملة الصعبة.

وتساءل العديد من نواب البرلمان في جلسات مناقشة المشروع عن خلفيات لجوء الحكومة في كل صائفة إلى الطبقات الاجتماعية الهشة لتقلصها بالمزيد من الضرائب والرسوم.

وفي خضم ذلك يستمر تجاهل مصير الأموال المنهوبة من طرف لوبيات نظام الرئيس الأسبق عبدالعزيز بوتفليقة، والاستثمارات المشبوهة لهؤلاء في العديد من الدول الأوروبية، حيث تحصى إسبانيا لوحدها نحو 10 آلاف شخص وقار جزائري على ترابها.

وأمام التهاوي مرتقب لأسعار المواد الاستهلاكية وتراجع جديد في القدرة الشرائية للجزائريين، بعد دخول الفترة المالية التكميلية حيز التنفيذ بداية من يوليو المقبل، لم تعد الإجراءات الاجتماعية التي أقرتها الحكومة منذ أسابيع ذات جدوى.

وتقتضي تلك الإجراءات برفع الحد الأدنى من الأجور لنحو 160 دولارا، ورفع

ارتفاع مرتقب في الأسعار

وأعلن تنظيم مهني للمؤسسات والمقاولات العاملة في قطاع البناء إفلاس أكثر من 20 ألف مؤسسة، وتسريح نحو نصف مليون عامل، بسبب تقلص نشاط البناء والمنشآت خلال السنوات الأخيرة، ووباء كورونا.

وحتى الآن لم تبادر الحكومة بأي مخطط لحماية مؤسسات القطاع الخاص ولا الحفاظ على فرص العمل، مما سيوسع من دائرة البطالة ويقام مستويات الفقر.

فضلا عن توقعات بعائدات نفطية في حدود 20 مليار دولار بعدما كانت التوقعات تذهب إلى أكثر من 30 مليار دولار.

ومازالت الحكومة مرتبكة في مواجهة صدمة أسعار النفط والتداعيات التي أفرزها وباء كورونا على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فبيما تكتفي بضمان رواتب القطاع الحكومي والعام، يواجه العاملون في القطاع الخاص والأنشطة الحرفية مصيرا غامضا بسبب موجة التسريح ونقص المداخيل.

يورو، بعدما كان في عتبة الخمسة آلاف يورو، الأمر الذي تسبب في صدمة للجزائريين.

ويبرر راوية الإجراءات المتخذة في مشروع القانون بسبب "الركود الاقتصادي العالمي والأزمة الصحية الشاملة، التي لم يسبق لها مثيل ولم تستثن أي بلد".

وتوقع الوزير تسجيل عجز جديد في الميزانية يقدر بأكثر من 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كان في حدود 7 في المئة في الميزانية الأصلية،

مساع سعودية لإقناع روسيا بتمديد خفض إنتاج النفط

ويتوقع نوكال أن تتوازن سوق النفط بحلول يونيو ويوليو المقبلين مع تعافي الطلب على الخام في ظل تخفيف إجراءات العزل العام.

واتفق المصدر الروسي مع ذلك التقدير مما قد يظهر أن موسكو لا ترى حاجة لتغيير الاتفاق القائم. وقال الكرملين الأربعاء الماضي، إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان اتفقا خلال مكالمة هاتفية على المزيد من "التنسيق الوثيق" في ما يتعلق بقبود إنتاج النفط.

400 مليار دولار قيمة الاستثمارات المتوقع أن تفقدها سوق الطاقة بنهاية العام نتيجة الوباء

وفي ظل سوق متخمة بالنفط رجحت وكالة الطاقة الدولية انحسار استثمارات الطاقة العالمية بنحو 20 في المئة أو ما يعادل 400 مليار دولار هذا العام في أكبر انخفاض مسجل بفعل الوباء. وذكرت الوكالة التي تتخذ من باريس مقرا أن هذا قد تكون له تبعات خطيرة على خفض الطلب، وهو ما أدى بدوره إلى إلحاق الضرر بالأسعار رغم أن السوق

تعاقت بشكل طفيف في الأسبوع الماضي بعد تخفيف الحكومات قبود الإغلاق. وبدلا من تخفيف تخفيضات الإنتاج اعتبارا من يوليو المقبل، قالت عدة مصادر بأوبك+ لرويترز إن هناك مباحثات بقيادة السعودية، أكبر منتج في أوبك، بشأن الإبقاء على تلك التخفيضات.

وقال مصدر في أوبك+ "السعوديون يرون أن السوق لا تزال بحاجة إلى دعم ويريدون تمديد ذات التخفيضات حتى نهاية العام.. الروس يريدون أيضا ذات الأمر لكن المشكلة مجددا هي مع شركات النفط".

والتقى وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوكال الثلاثاء الماضي، مع شركات النفط المحلية الكبرى لمناقشة احتمال تمديد مستويات خفض الحالية لما بعد يونيو.

وقالت مصادر مطلعة على التفكير الروسي بشأن النفط إن انقسام الآراء أدى إلى عدم الخروج بقرار حتى الآن، إذ يرى البعض أن على موسكو الانتظار لتري معدلات الطلب لدى عودة شركات الطيران للعمل.

وقال مصدر في شركة نفط روسية في إشارة إلى الاتفاق الحالي الذي يستمر بموجب خفض حتى يونيو "بالطبع إذا قيل لنا أن نستمر في خفض سننصاع. لكن إذا كان الطلب جيدا فلا نرى سببا لتغيير الاتفاق".

لندن - تسعى السعودية أكبر منتج للنفط في العالم إلى إقناع روسيا من أجل تمديد مستويات خفض الإنتاج حتى نهاية العام الحالي من أجل دعم الأسعار في الأسواق الدولية.

وكشفت مصادر في أوبك+ وقطاع النفط الروسي لوكالة رويترز الخميس أن السعودية وبعض منتجي النفط الآخرين في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) يدرسون تمديد تخفيضات قياسية مرتفعة للإنتاج حتى نهاية 2020، لكنهم لم ينالوا بعد تأييد روسيا.

وتتزامن هذه التحركات مع اقتراب تنظيم أوبك+ مؤتمرا عبر الإنترنت في الأسبوع الثاني من يونيو المقبل لمناقشة سياستها للإنتاج للفترة القادمة. ويقول محللون إن الضرر الذي لحق باقتصادات الدول المنتجة للنفط تدفع الحكومات إلى التأقلم مع الظروف المتغيرة من أجل تحصيل أكبر عوائد من تسويق الخام.

واتفقت منظمة أوبك ومنتجون آخرون بقيادة روسيا، في ما يعرف باسم مجموعة أوبك+، الشهر الماضي على خفض الإنتاج 9.7 مليون برميل يوميا في شهري مايو ويونيو من هذا العام. وفاقمت جائحة فيروس كورونا فائض المعروض في سوق النفط عبر خفض الطلب، وهو ما أدى بدوره إلى إلحاق الضرر بالأسعار رغم أن السوق

الإغلاق يحرك ركود تجارة اللحوم في السودان

ضخ المزيد من الاستثمارات السعودية في القطاع. ويعاني السودان من متاعب اقتصادية حادة بسبب التقلبات السياسية للحكومات المتعاقبة للرئيس السابق عمر حسن البشير، التي لم تجد الاستراتيجية الملائمة للخروج من الدائرة المغرقة للأزمات المتلاحقة.

وبينما تمتلك البلاد ثروات طبيعية هائلة، لم تتمكن كل الحكومات التي تقلدت السلطة منذ الاستقلال عن المملكة المتحدة في 1963 من استغلالها على النحو الذي يحقق قفزات سنوية في الناتج المحلي الإجمالي، ويعود بالنفع على السكان.

رجال الأعمال الخليجيين، وخاصة من السعودية على الاستثمار في هذا المجال الاستراتيجي بهدف التحول من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة التسويق خارجيا.

وتكشف تلك التحركات مدى رغبة الحكومة الانتقالية في تحقيق أقصى استفادة من الثروة الحيوانية الهائلة، والتي كانت مهمة لثلاثة عقود.

وبحث وزير الثروة الحيوانية والسمكية السوداني علم الدين بشير، خلال زيارته للرياض في يناير الماضي، مع وزير البيئة والمياه والزراعة السعودي عبدالرحمن الفضلي سبل

الخرطوم - تصاعدت رهانات صناعة اللحوم في السودان بعد أن حرك الإغلاق الاقتصادي بسبب أزمة وباء كورونا ركود هذه التجارة التي تساهم في مداخيل إضافية للدولة.

ولا تكتفي السلطات بدعم هذا القطاع الذي يشمل سلسلة طويلة للإنتاج تضم المربين والتجار والمصدرين، ولكن تسعى إلى سد الفجوة في بعض الدول العربية. وأكد رئيس غرفة عمليات قطاع الثروة الحيوانية خالد المقبول انسياب عمليات صادرات اللحوم والإبصار في الفترة الماضية عن طريق الشحن الجوي لدول السعودية ومصر والبحرين والكويت وقطر وسلطنة عمان في ظل نقص الغذاء لديها نتيجة لجائحة كورونا.

ونسبت وكالة الأنباء السودانية الرسمية لرئيس الغرفة قوله إن "القطاع يحاول الاستفادة من فرصة توقف نقل الركاب عبر رحلات الطيران وتعويضها بنقل المواشي واللحوم إلى تلك الدول". وكشف أن السعودية تستعين بعدة مسالخ محلية لتوريد اللحوم بعد استيفائها الاشتراطات الصحية، مغربا عن أمه في أن تدعم الحكومة الانتقالية المسالخ الجديدة، التي تحت التشييد بمواصفات حديثة لتسهلهم في زيادة عمليات التصدير للخارج وبالتالي زيادة تحصيل الأموال من هذه التجارة.

ويراهن السودان على إحداث قفزة في قطاع الثروة الحيوانية عبر تحفيز



فرص واعدة في الأفق